النوع السابع والستون

في أقسام القرآن

أفرده ابن القيِّم بالتصنيف في مجلد سمَّاه «التبيان»[١].

والقصد بالقَسَم تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] قَسَماً؛ وإن كان فيه إخبار بشهادةٍ؛ لأنَّه لما جاء توكيداً للخبر سمّي قَسَماً.

وقد قيل: ما معنى القسَم منه تعالى؛ فإنَّه إن كان لأَجْل المؤمن فالمؤمن مصدِّق بمجرد الإخبار من غير قسَم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيده؟

وأُجيب: بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتها القَسَم إذا أرادت أن تؤكِّد أمراً.

وأجاب أبو القاسم القشيريّ: بأن الله ذكر القَسَم لكمال الحُجة وتأكيدها؛ وذلك أنَّ الحكم يفصَل باثنين: إما بالشهادة وإمَّا بالقَسَم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ . . .﴾ [آل عمران: ١٨]، وقال: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

وعن بعض الأعراب أنه لمَّا سمع قوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣] صرخ وقال: مَنْ ذَا الذي أغضب الجليل حتى ألجأه إلى اليمين؟

ولا يكون القَسَم إلَّا باسم معظَّم، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع:

الآية المذكورة بقوله: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣]، ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم: ٦٨]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِرَبِّ ٱلْمَشَٰرِقِ وَٱلْمَغَٰرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠].

والباقي كله قسم بمخلوقاته، كقوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾، ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾، ﴿وَٱلَّيْلِ﴾، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥].

فإن قيل: كيف أقسم بالخَلْق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟

قلنا: أجيب عنه بأوجه:

أحدُها: أنه على حذف مضاف، أي: وربّ التين وربّ الشمس؛ وكذا الباقي.

الثاني: أنَّ العَرب كانت تعظِّم هذه الأشياء، وتُقْسِم بها، فنزل القرآن على ما يعرفون.

---

(١) «التبيان في أقسام القرآن» ابن قيم الجوزية. تصحيح: فواز زمرلي، ط٢، دار الكتاب العربي ١٩٩٨م. وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر، شمس الدين، أحد أفراد العلماء في التفسير والحديث وأصول الدين، صاحب ابن تيمية (ت: ٧٥١هـ). «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٠٠.

الثالث: أنَّ الأقسام إنما تكون بما يعظمه المُقسِم أو يجلّه وهو فوقَه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدلُّ على بارئ وصانع.

وقال ابن أبي الإصبع في «**أسرار الفواتح**»: القسَم بالمصنوعات يستلزم القسَم بالصانع؛ لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل؛ إذ يستحيل وجود مفعول بغير فاعل.

وأخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن الحسن قال: إنَّ الله يُقسم بما شاء من خلقه، وليس لأحدٍ أن يقسم إلَّا بالله.

وقال العلماء: أقسم الله تعالى بالنبي ﷺ في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ لتعرف الناس عظمته عند الله ومكانته لديه، أخرج ابن مَرْدويه عن ابن عباس قال: ما خلق الله ولا ذرأ ولا برأ نفساً أكرمَ عليه من محمد ﷺ، وما سمعتُ الله أقسم بحياة أحدٍ غيره، قال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

وقال أبو القاسم القُشيري: القَسَم بالشيء لا يخرج عن وجهين: إما لفضيلة أو لمنفعة. فالفضيلة، كقوله: ﴿وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾، والمنفعة، نحو: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١ ـ ٣].

وقال غيره: أقسم الله تعالى بثلاثة أشياء؛ بذاته كالآيات السابقة، وبفعله، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ ـ ٧]، وبمفعوله، نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١، ٢].

والقَسَم: إما ظاهر كالآيات السابقة، وإما مضمر، وهو قسمان: قسم دلت عليه اللام، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقسم دل عليه المعنى، نحو: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؛ تقديره: (والله).

وقال أبو عليّ الفارسيّ: الألفاظ الجارية مجرى القسَم ضربان:

أحدهما: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم، فلا تجاب بجوابه كقوله: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الحديد: ٨]، ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨]، وهذا ونحوه يجوز أن يكون قسماً، وأن يكون حالاً، لخلُوِّه من الجواب.

والثاني: ما يتلقى بجواب القَسَم، كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النور: ٥٣].

وقال غيره: أكثر الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلَّا بالواو، فإذا ذُكرت الباء أتيَ بالفعل، كقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النور: ٥٣]، ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٢]، ولا تجدُ الباء مع حذف الفعل. ومن ثَمَّ كان خطأ مَن جعل قسماً ﴿بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، ﴿بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

---

(١) انظر أوائل السور القصار التي فيها القسم من تفسيره.

وقال ابن القيِّم: اعلم أنَّه سبحانه وتعالى يُقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدَّسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته. وإقسامُه ببعض المخلوقات دليل على أنَّها من عظيم آياته، فالقَسم إما على جملة خبرية وهو الغالب، كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وإما على جملة طلبيَّة كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]. مع أن هذا القسم قد يُراد به تحقيق المقسَم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القَسم؛ فالمقسَم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بدَّ أن يكون ممَّا يحسن فيه، وذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها؛ فأما الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر، والليل والنهار، السماء والأرض، فهذه يُقسِم بها ولا يقسم عليها، وما أقسم عليه الربُّ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسَماً به ولا ينعكس، وهو سبحانه وتعالى يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب، ويحذفه أخرى؛ كما يحذف جواب ﴿لَوْ﴾ كثيراً للعلم به.

والقسَم: لما كان يكثر في الكلام اختُصِر فصار فعل القسم يحذف، ويكتفَى بالباء، ثم عوِّض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في اسم الله تعالى، كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

قال: ثم هو سبحانه وتعالى يقسِم على أصول الإيمان التي تجب على الخلق معرفتها؛ تارة يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أنَّ القرآن حقّ، وتارة على أنَّ الرسول حقّ، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يقسم على حال الإنسان.

فالأول: كقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾ [الصافات: ١ ـ ٤].

والثاني: كقوله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧].

والثالث: كقوله: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ١ ـ ٣]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ . . .﴾ الآيات [النجم: ١ ـ ٢].

والرابع: كقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴿٥﴾ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: ١ ـ ٦]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾ [المرسلات: ١ ـ ٧].

والخامس: كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ . . .﴾ [الليل: ٤]، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ١ ـ ٦]. ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ . . .﴾ [العصر: ١، ٢]، ﴿وَٱلتِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ . . .﴾ الآيات [التين: ٤]، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤].

قال: وأكثرُ ما يُحذف الجواب إذا كان في نفس المقسم به دلالةٌ على المقْسَم عليه؛ فإنَّ المقصود يحصُل بذكره، فيكون حذف المقسَم عليه أبلغَ وأوجَزَ، كقوله: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، فإنَّ في المقْسَم به من تعظيم القرآن، ووصفه بأنه (ذو الذكر) المتضمن لتذكير العباد ما يحتاجون إليه

والشرف والقدر، ما يدلُّ على المقسَم عليه، وهو: كونه حقًّا من عند الله غير مفترًى كما يقول الكافرون، ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب: (إن القرآن لحق). وهذا مطَّردٌ في كل ما شابه ذلك، كقوله: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، وقوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]. فإنه يتضمَّن إثبات المعاد، وقوله: ﴿وَٱلْفَجْرِ . . .﴾ الآيات؛ فإنها أزمانٌ تتضمَّن أفعالاً مُعظَّمة من المناسك وشعائر الحج، التي هي عبودية محضة لله تعالى وذلٌّ وخضوع لعظمته، وفي ذلك تعظيم ما جاء به محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام.

قال: ومن لطائف القَسَم قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ . . .﴾ الآيات؛ أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له؛ وذلك متضمّن لتصديقه له فهو قسم على صحة نبوته وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسَم على النبوَّة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته. وتأمل مطابقة هذا القَسَم ـ وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل المقسم عليه، وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه، حتى قال أعداؤه: ودّع محمداً ربُّه، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه.